

Distr.: General  
16 November 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان

تقرير الأمين العام\*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	..... مقدمة
٢	٩٧-٤	..... المعلومات المتعلقة بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة
٣	٢٥-٥	..... ألف - الردود الواردة من الدول
٧	٧٩-٢٦	..... باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة
٢٠	٩٧-٨٠	..... جيم - المبادرات والترتيبات الإقليمية
٢٦	١٠١-٩٨	..... ثالثا - الاستنتاجات

\* لم تدرج في التقرير الحاشية المطلوبة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٤٨.

## أولا - مقدمة

التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في ميداني النقل وتطوير البنية الأساسية، بما في ذلك استئناف الملاحة في نهر الدانوب، وكذلك تهيئة الظروف المواتية للتجارة والاستثمار وتنمية القطاع الخاص في جميع بلدان المنطقة. ودعت المنظمات الدولية ذات الصلة إلى اتخاذ خطوات مناسبة بغية توسيع نطاق الفرص المتاحة للبائعين المحليين والإقليميين المهتمين وتيسير مشاركتهم في جهود المساعدة الدولية الرامية إلى تحقيق التعمير والإصلاح والتنمية في المنطقة.

٣ - وطلبت الجمعية العامة أيضا في القرار ١٧٠/٥٥ إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وقد أعد هذا التقرير تلبية لذلك الطلب.

## ثانيا - المعلومات المتعلقة بتقديم المساعدة

### الاقتصادية إلى الدول المتضررة

٤ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٠/٥٥، دعا الأمين العام جميع الحكومات، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، إلى إبلاغه معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لتخفيف وطأة المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجهها دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان<sup>(١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، دعيت المنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والهيئات الإقليمية المعنية، إلى تقديم معلومات مستكملة عن أنشطة تقديم المساعدة التي تضطلع بها لصالح البلدان المتضررة<sup>(٢)</sup>. ويرد أدناه موجز للملامح الموضوعية التي تضمنتها الردود الواردة.

### ألف - الردود الواردة من الدول

٥ - وردت حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ردود على مذكرة الأمين العام الشفوية من سبع دول، هي

١ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ١٧٠/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن القلق إزاء استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان، ولا سيما أثرها على التجارة والعلاقات الاقتصادية الإقليمية وعلى الملاحة على امتداد نهر الدانوب وفي البحر الأدرياتيكي. ورحبت الجمعية العامة بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بالفعل، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الرئيسيين، إلى الدول المتضررة لمساعدتها في التصدي لمشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء المرحلة الانتقالية في أعقاب التطورات الحاصلة في منطقة البلقان، وكذلك في عملية تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية في المنطقة على المدى الطويل.

٢ - وأكدت الجمعية العامة في القرار نفسه أهمية التنفيذ الفعلي لميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، ورحبت بأنشطة متابعة هذا الميثاق التي تهدف، في جملة أمور، إلى إعادة بناء الاقتصاد، والتنمية والتعاون، بما في ذلك التعاون الاقتصادي في المنطقة وفيما بين المنطقة وبقية أوروبا. ودعت الجمعية جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة عند تقديم الدعم لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية. وشددت على أهمية استجابة الجهات المانحة بصورة جيدة التنسيق وحسنة التوقيت للاحتياجات اللازمة من التمويل الخارجي لعملية إعادة بناء الاقتصاد، وتثبيت الاستقرار، والإصلاح، والتنمية في منطقة البلقان، وكذلك على أهمية تقديم الدعم المالي للبلدان الأخرى المتضررة في شرق أوروبا. وشجعت الجمعية الدول المتضررة في المنطقة على مواصلة وتعزيز عملية

و ٢,٠٦٦ مليون يورو في السنة بدءاً من عام ٢٠٠٢ للرصد البيئي.

٩ - وفيما يتعلق بألبانيا، كانت إيطاليا على رأس المانحين الثنائيين في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١، حيث خصصت ما يقرب من ٣٧٤ مليون يورو للقطاعات ذات الأولوية مثل الكهرباء والنقل والهيكل الأساسية الهيدرولية والزراعة والتعليم والخدمات العامة والصحة العامة. وتمثلت جهود إيطاليا في البوسنة والهرسك في تخصيص دعم مالي يبلغ حوالي ١٠٦ ملايين يورو للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، مع التركيز على المشاريع في مجالات مثل الصحة العامة وإزالة الألغام الأرضية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية للمياه والصرف، ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنقل، والاتصالات، والطاقة وإعادة التشجير. وسترکز الموارد مستقبلاً على مشاريع لتعزيز إنتاج منتجات وخدمات القيمة المضافة المرتفعة. وتمثلت المساعدة الاقتصادية لكرواتيا في تخصيص حوالي ١٠,٣٣ مليون يورو في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ لإصلاح المناطق المتضررة بالصراع، مع التركيز على النظام الاجتماعي ونظام الرعاية الصحية والهيكل الأساسية العامة. وبدأ البرنامج الإيطالي للتعاون في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في عام ١٩٩٨، ويخصص حالياً حوالي ٢٣,٧٦ مليون يورو لنظام الرعاية الصحية وقطاعات البنية الأساسية وحوالي ١٢,٩ مليون يورو لتمويل خطط ائتمان لدعم ميزان المدفوعات. وفي سلوفينيا، يسعى التعاون الإيطالي إلى تقييم التراث الفني للبلد وتدريب متخصصين في هذا الميدان، وخصص لذلك حوالي ١,٣٤ مليون يورو حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٠ - والتزمت إيطاليا بتقديم مساعدة إلى جمهورية يوغوسلافية الاتحادية ككل تبلغ حوالي ١٥٥ مليون يورو، وبذلك كانت إيطاليا ثاني أكبر المانحين الثنائيين (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) في مؤتمر المانحين ليوغوسلافيا

بيلاروس وغامبيا وإيطاليا وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وأوكرانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على النحو التالي.

٦ - **بيلاروس** - بينما تؤيد بيلاروس قرار الجمعية العامة ١٧٠/٥٥ تأييداً تاماً، ليس بوسعها في الوقت الحالي تقديم مساعدة اقتصادية إلى دول البلقان بسبب حاجتها إلى حل المشاكل الملحة المتعلقة بإصلاح النظامين الاقتصادي والمالي في البلد، واتخاذ سلسلة تدابير لإنعاش المناطق التي عانت نتيجة لحادث محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية. غير أن بيلاروس أرسلت في عام ١٩٩٩ إلى يوغوسلافيا ٣٣ شاحنة تحمل مساعدات إنسانية، وفي عام ٢٠٠٠، حصل ٧٠ طفلاً من المناطق المتضررة بالأنشطة العسكرية في صربيا على العلاج الصحي في منتجعات بيلاروس.

٧ - **غامبيا** - يساور غامبيا قلق بالغ لمعاناة أي بلد أو مجموعة من البلدان في العالم من مخنة شديدة، وأن التضامن له وقع خاص لدى شعب غامبيا، ولكن ليس بوسع حكومة غامبيا، للأسف، اتخاذ أي إجراء في ذلك الصدد بسبب ندرة الموارد وتزايد الطلب على الموارد المتاحة.

٨ - **إيطاليا** - لقد التزمت إيطاليا دوماً التزاماً قوياً وعلى نحو عميق بتعزيز عملية التحول الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية في منطقة البلقان من خلال نهج إقليمي. وصدر في آذار/مارس ٢٠٠١ قانون ينظم مشاركة إيطاليا في تثبيت استقرار بلدان البلقان وتعميرها وتنميتها، وذلك لكي تتناسق القوانين الوطنية مع قوانين الاتحاد الأوروبي والمبادرات الأخرى المتعددة الأطراف. وبموجب هذا القانون سيتم التبرع بحوالي ٥١,٦٥ مليون يورو في السنة للإسهام في الأنشطة الإنتاجية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢؛ و ٢٠,٦٦ مليون يورو في السنة للتعاون الإنمائي في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣؛ و ١,٣٤٣ مليون يورو في عام ٢٠٠١

الطبية والحواسيب، فضلا عن دعوة متدربين لتلقي التعليم التقني في جمهورية كوريا. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت بتقديم مساعدة إضافية قدرها مليون دولار إلى يوغوسلافيا في السنتين القادمتين.

١٣ - المملكة العربية السعودية - قدمت المملكة المعلومات التالية عن المساعدة التي قدمتها إلى البلدان المتضررة في منطقة البلقان. مساعدة رسمية تبلغ ٢٠٤ ملايين دولار للبوينة والهرسك، منها ١٤٩ مليون دولار هبات من الحكومة على أساس عدم السداد و ٥٥ مليون دولار في شكل قروض إنمائية بسعر فائدة منخفض مقدمة من صندوق التنمية السعودي. وذلك بالإضافة إلى هبات قدرها ٤٤٧ مليون دولار من مصادر غير حكومية. وتألقت المساعدة المقدمة إلى اللاجئين الكوسوفيين في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من مساعدة حكومية قدرها ٤٦ مليون دولار، بما في ذلك ٣٠ مليون دولار ممنوحة من صندوق التنمية السعودي، ومساعدة إضافية قدرها ٧٧ مليون دولار مقدمة من مصادر غير حكومية. كما تلقت ألبانيا هبات قدرها ١,١ مليون دولار على أساس عدم السداد. وبالإضافة إلى ذلك تمت الموافقة الملكية على إيفاد بعثة من صندوق التنمية السعودي إلى ألبانيا للوقوف على المشاريع التي يحتمل تمويلها.

١٤ - أوكرانيا - ذكرت أوكرانيا أن التطورات في منطقة البلقان أثرت بشكل سلبي على اقتصاد البلد، الذي لحقت به خسائر ضخمة نتيجة انقطاع الصلات التجارية والاقتصادية مع كثير من البلدان الأوروبية وتوقف الملاحة في نهر الدانوب. وكما حدث أثناء الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ التي فرض فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة جزاءات على يوغوسلافيا، عانت البلدان المشاطئة لنهر الدانوب - وكثير منها، بما في ذلك أوكرانيا، بمر بفترة

الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ومنذ خريف عام ٢٠٠٠، بلغ مجموع مساهمات إيطاليا في مجموعة من المبادرات (مساعدات الطوارئ ومشاريع المانحين وائتمانات المساعدة) لدعم حكومة الرئيس كوستونيتسا حوالي ١٣٠ مليون يورو. وبالإضافة إلى ذلك تعهدت إيطاليا بتقديم موارد محددة الهدف إلى كوسوفو (مجموع ١٩,٣ مليون يورو) والجبل الأسود (٣,١ ملايين يورو) لمشاريع جاري تنفيذها و ٥,١٦٥ ملايين يورو لمشاريع لم تحدد بعد). وسيجري الاتفاق مع السلطات اليوغوسلافية على هدف تقديم مساعدة إيطالية إضافية (حوالي ٢٠,٧ مليون يورو). والأهداف ذات الأولوية هي القطاع الهيدرولي، ونظام الرعاية الصحية، وحماية البيئة، ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وإصلاح وتعمير البنية الأساسية.

١١ - وتؤيد إيطاليا تأييدا قويا وتاما تنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، من خلال تقديم أكبر مساهمة ثنائية وقدرها حوالي ١٥٠ مليون يورو. ودعمها مبادرة أوروبا الوسطى، أنشأت إيطاليا صندوقا استثماريا في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتبلغ تبرعات الصندوق حوالي ٢١,٧ مليون يورو، ستكمل بمبلغ إضافي قدره ٥,١١٣ ملايين يورو في السنة المالية الحالية.

١٢ - جمهورية كوريا - أسهمت جمهورية كوريا في جهود تقديم المساعدة من أجل إعادة البناء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي في منطقة البلقان. ولقد شاركت روما في المؤتمرات الدولية للمانحين لمنطقة البلقان. وقدمت جمهورية كوريا، منذ عام ١٩٩١ مبلغ ٥ ملايين دولار في شكل مساعدات مالية ومادية وتقنية إلى بلدان المنطقة، بما في ذلك تقديم مساعدة اقتصادية إلى البوسنة والهرسك (٣,١٧ ملايين دولار) وكوسوفو (١,٧٣ مليون دولار)، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (١٣٠.٠٠٠ دولار). وشملت تلك المساعدات تقديم المركبات ومرافق الإنشاءات والمعدات

بينما الفتح نفسه لا يحصل إلا بصورة غير منتظمة ومتقطعة تفصل بينها فترات طويلة. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ وحدها، دفعت شركة الدانوب الأوكرانية للشحن مبلغ ٧٠٨ ٠٠٠ دولار للمرور عبر هذا الجزء. ووفق الجدول الزمني للتعمير، لن يتم فتح قناة الملاحة إلا في عام ٢٠٠٢ وليس في الموعد النهائي المحدد سابقا (في نهاية عام ٢٠٠١).

١٧ - وتبذل أوكرانيا جهودا كبيرة لحل هذه المشاكل. فمنذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٩٩، وبناء على مبادرة من أوكرانيا، أنشئ فريق الخبراء العامل "للممر الملاحي إلى يوغوسلافيا" التابع للجنة الدانوب من أجل اقتراح التدابير اللازمة لتطهير الجزء اليوغوسلافي من نهر الدانوب؛ ويجري حاليا اتخاذ تدابير أخرى برعاية لجنة الدانوب لفتح النهر لحركة الملاحة في أقرب وقت ممكن. وبادرت شركة الدانوب الأوكرانية للشحن، وشركة أوكريخفلوت إلى عقد اجتماع استثنائي لمديري شركات الشحن في نهر الدانوب (بودابست، هنغاريا، ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩)، تقرر فيه أنه ينبغي على شركات الشحن في الدانوب التابعة لمختلف البلدان، أن توحد جهودها للإسراع بحل المشكلة المشار إليها أعلاه. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، عقد وزراء النقل في أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا اجتماعا في كييف، نوقشت فيه أيضا سبل ووسائل العمل المشترك لحل هذه المشاكل.

١٨ - وتواصل لجنة الدانوب، وهي آلية مؤسسية دولية ترأب الامتثال لأحكام اتفاقية بلغراد، تأدية دور مهم في إعادة ترسيخ حرية الملاحة في نهر الدانوب. وكمشارك نشط في هذه المنظمة الحكومية الدولية الرسمية، تبذل أوكرانيا مع غيرها من البلدان الأعضاء في اللجنة جهودا كبيرة لتنفيذ المشروع الدولي "تطهير الممر الملاحي في الدانوب" في يوغوسلافيا. وترى أوكرانيا أن إكمال هذا المشروع في أسرع ما يمكن أمر أساسي لإعادة الملاحة الكاملة على طول نهر الدانوب. وبالنسبة لأوكرانيا، تعد هذه المشكلة أكثر

انتقالية صعبة إلى الاقتصاد القائم على السوق - أشد معاناة من التطورات التي حدثت في منطقة البلقان في عام ١٩٩٩.

١٥ - وفي عام ١٩٩٨، احتلت شركات الشحن الأوكرانية المرتبة الثانية من حيث ضخامة أسطولها وحجم البضائع المشحونة في نهر الدانوب. وفي أعقاب التطورات التي شهدتها منطقة البلقان في عام ١٩٩٩ لحقت بأوكرانيا خسائر فادحة لمدة جاوزت سنتين، وذلك نتيجة لتعليق حركة المرور العابر في هذا الشريان الأوروبي الأساسي. وأدى تقييد الملاحة في الدانوب إلى تعطيل خطير في أنشطة شركات الشحن الأوكرانية التي اعتادت نقل شحنات البضائع عبر هذا الطريق المائي الدولي المهم. وتشمل الشركات الأوكرانية التي تكبدت أفدح الخسائر نتيجة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والأعمال العسكرية في المنطقة، شركة الدانوب الأوكرانية للشحن، وموانئ اسماعيل وأوست - دونايسك وريبي البحرية، وأحواض إصلاح السفن في كييليا وشركة الشحن المساهمة المشتركة أوكريخفلوت. وتقدر خسائر شركات الشحن والموانئ في الفترة من ١٩٩٩ إلى النصف الأول من عام ٢٠٠١، بحوالي ١٥٨ ٨٠٧ ٠٠٠ دولار. وتبلغ الخسائر التي تكبدتها شركة الدانوب الأوكرانية للشحن وحدها - وهي أكبر شركة أوكرانية في المنطقة - ١٠٨ ٧١٦ ٠٠٠ دولار.

١٦ - ولم يحرز حتى الآن أي تقدم ملحوظ لإعادة كامل الملاحة إلى سابق عهدها في نهر الدانوب، باستثناء التخفيض الضئيل في رسم المرور (بنسبة ١٤ في المائة) في القطاع اليوغوسلافي، وهو رسم يبقى على أي حال ضعف الرسم المعلن سابقا لفتح الجسر العائم في بلدة نوفي ساد في يوغوسلافيا. والشروط الأساسية لحركة العبور النهري الكثيفة، والتي من شأنها أن تضمن فتحه أسبوعيا، غير متوافرة. ويوغوسلافيا تفرض رسم عبور باهظ لفتح الجسر،

نموا ملحوظا كما أن حجم البضائع المشحونة في الدانوب يتزايد تدريجيا. وكذلك فإن برلمان أوكرانيا وحكومتها اتخذتا أيضا مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في الوضع المالي والاقتصادي لشركات الشحن في البلاد التي تقوم بنقل شحنات البضائع في الدانوب. فهذه الشركات تُعامل معاملة تفضيلية في تقدير الضرائب، وهي معفاة من الضرائب غير المباشرة، ومن رسوم الاستيراد لدى استيرادها مجموعة من السلع لاحتياجها الخاصة. ومع ذلك، فإن إعفائها من الديون ومنحها تيسيرات ضريبية مؤقتة، لا يؤديان إلا إلى التخفيف من جزء يسير من مجمل الخسائر التي تكبدتها، ولا يؤدي إلى سداد قيمة الأضرار التي لحقت بهذه الصناعة.

٢٢ - تكرر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تأييدها للمبادئ المهمة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٧٠/٥٥. وهي تسهم مباشرة في التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق أوروبا من خلال برنامجها الثنائي للمساعدة التقنية في البلقان. وتبلغ قيمة البرنامج ١١٥ مليون جنيه استرليني في السنوات الثلاث الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣.

٢٣ - وتؤدي المملكة المتحدة أيضا دورا في دعم التنمية في دول جنوب شرق أوروبا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي. فعملية تثبيت الاستقرار والمشاركة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي تهدف إلى معالجة مواطن الوهن في المؤسسات الديمقراطية لدول المنطقة. وترحب المملكة المتحدة بإبرام الاتحاد لاتفاق تثبيت الاستقرار والمشاركة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق مماثل مع كرواتيا. وهي تتطلع إلى تحرك البلدان الأخرى في المنطقة باتجاه تقارب أكبر مع الاتحاد الأوروبي لدى استجماعها لمعايير عملية تثبيت الاستقرار والمشاركة.

المشاكل الناجمة عن التطورات في منطقة البلقان إلحاحا في الوقت الحاضر.

١٩ - وأسهمت حكومة أوكرانيا بمبلغ ٢٢٨ ٠٠٠ يورو في الصندوق الدولي لتطهير الممر الملاحي في الدانوب. ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعدة فعالة في تنفيذ المشروع. فالتعاون بين لجنة الدانوب والاتحاد الأوروبي عامل أساسي لإعادة الملاحة إلى سابق عهدها في الدانوب. وقد تم التوصل إلى حل المسائل الأساسية المتصلة بالمرحلة التحضيرية لأعمال التطهير: فقد تم إنشاء الصندوق الدولي؛ ويكفل الاتحاد الأوروبي مع البلدان الأعضاء في لجنة الدانوب تمويل المشروع؛ كما تم اختيار مدير المشروع والمقاول المخطط العام له (اتحاد الشركات الهولندي - الهنغاري، كوي أتبيير COWI-Utiber). وفي الوقت نفسه، يثير التأخير الحاصل في تنفيذ المشروع قلقا. وبالتالي، فإن مسألة السماح لحركة الشحن العابر في الممر الملاحي الذي يعاني تقييدا في حركة العبور فيه في الجزء اليوغوسلافي، قبل موعد الإنجاز الكامل لأعمال الإصلاح يكتسي أهمية خاصة.

٢٠ - إن الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الأوكراني من جراء أحداث البلقان، لا يمكن الحصول على تعويضات عنها من شركات استئجار السفن أو شركات التأمين. وقد أثارت أوكرانيا، في عدد من المناسبات، مسألة إنشاء آلية للتعويض عن الخسائر التي تكبدتها البلدان الواقعة على ضفاف الدانوب ولتدارك حصول المزيد من الخسائر. وفي الوقت نفسه، فإن شركات الشحن والموانئ الأوكرانية لم تتلق حتى الآن أي تعويض من الأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية الأخرى.

٢١ - وتوخيا لإزالة الآثار الاقتصادية السلبية للأحداث في البلقان، تسعى أوكرانيا إلى إقامة تعاون مع غيرها من البلدان المتضررة في المنطقة، يعود بالفائدة المشتركة عليها جميعا. ففي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، نمت التجارة مع هذه البلدان

في البلقان وذلك من خلال خدماتها الاستشارية وبرامج التعاون التقني التي تظلمع بها على الصعيدين الإقليمي والقطري. وتضم خطة المنظمة "العمل الشريف" الخاصة بالمنطقة أهداف المنظمة الاستراتيجية الأربعة وهي: (أ) تعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل؛ (ب) وتهيئة مزيد من الفرص للنساء والرجال تؤمن لهم مستوى لائقا للعمالة والدخل؛ (ج) تعزيز التغطية بالحماية الاجتماعية وفعاليتها؛ (د) وتعزيز التشاور الثلاثي والحوار الاجتماعي.

٢٨ - وقدمت منظمة العمل الدولية أيضا خدمات استشارية تشمل قضايا تتعلق بالسياسات وأخرى عملية فضلا عن تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في جميع بلدان المنطقة. واضطلعت أيضا بدور ريادي في تنفيذ العديد من مشاريع التعاون التقني الهامة التي أسهمت في الترويج للأهداف الاستراتيجية للمنظمة بالمنطقة في المجالات التالية: الحوار الاجتماعي، والصحة والسلامة، وعمالة الأطفال، والمشاريع الإنمائية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتدريب المهني، والحماية الاجتماعية وتشريعات العمل.

٢٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، نظمت منظمة العمل الدولية في صوفيا، بلغاريا، مؤتمرا ثلاثيا رفيع المستوى عن العمالة والعمل والسياسة الاجتماعية في جنوب شرق أوروبا. واعتمد وزراء العمل والشؤون الاجتماعية وقادة الشركاء الاجتماعيين في بلدان المنطقة إعلان صوفيا الذي يرمي إلى تعزيز البعد الاجتماعي في تنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وعلى سبيل المتابعة، قامت المنظمة، بالتعاون مع أمانة ميثاق الاستقرار وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، بتقديم مبادرة للتضافر الاجتماعي تهدف بشكل رئيسي إلى معالجة القضايا الاجتماعية التي تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين في جنوب شرق أوروبا وذلك من خلال

٢٤ - وقد وضع الاتحاد الأوروبي نظاما جديدا، "المساعدة التي تقدمها الجماعة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار". وهذا النظام ينظم جميع المساعدات التي يقدمها الاتحاد للمنطقة، وقد وضع خصيصا لدعم عملية تثبيت الاستقرار والمشاركة. وتبلغ نفقات برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار في السنوات الست القادمة ٤,٦٥ بلايين يورو. وستنفق اللجنة، هذه السنة، ما يزيد على ٨٥٠ مليون يورو.

٢٥ - وتشير المملكة المتحدة أيضا إلى نجاح ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا في كفالة إبرام الاتفاق الأخير بشأن مذكرة التفاهم المتعلقة بتحرير التجارة داخل المنطقة الذي وقعته دول جنوب شرق أوروبا، بما فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد أسهمت هذه المبادرات في تشجيع التعاون وفي إقامة علاقات طيبة بين دول المنطقة.

#### باء - استجابة منظومة الأمم المتحدة

٢٦ - في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قدم ما مجموعه ١١ من المنظمات والبرامج والصناديق التابعة للأمم المتحدة معلومات عن أنشطتها في جنوب شرق أوروبا. وتشير الردود الواردة إلى أن جميع العناصر المختصة في منظومة الأمم المتحدة تدرك المشاكل والاحتياجات الاقتصادية الخاصة لمنطقة البلقان وتواصل تقديم الدعم والمساعدة للبلدان المتضررة<sup>(٣)</sup>. وفي العديد من الحالات، تحطت الأنشطة المبلغ عنها نطاق المساعدة الاقتصادية الخاصة المقدمة إلى البلدان المتضررة من الحالة في البلقان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتالي فهي غير مبينة بشكل كامل في الفرع التالي من التقرير.

#### الوكالات المتخصصة

٢٧ - واصلت منظمة العمل الدولية تقديم المساعدة المباشرة لدول أوروبا الشرقية المتضررة من جراء التطورات

التقني، بتمويل وضع استراتيجية القطاع الزراعي المتوسطة الأجل للبوسنة والمهرسك (٣٩٦.٠٠٠ دولار). ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٠، والفاو تنفذ مشروعاً لمسح التربة (مليون دولار) بتمويل من حكومة إيطاليا.

٣٢ - وحولت الفاو منذ تموز/يوليه ١٩٩٩ العمليات التي تقوم بها في حالات الطوارئ إلى كوسوفو بغية مساعدة العائدين والمشردين في الداخل على إعادة تسيير عجلة أنشطة الإنتاج الزراعي. ونُفذ حتى اليوم ما مجموعه ٢٢ مشروعاً من مشاريع المساعدة في حالات الطوارئ بلغ حجم نفقاتها ١٧,٥ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك تقدم خمسة مشاريع جارية حالياً تبلغ قيمتها الإجمالية ٢٠ مليون دولار، الدعم لتصليح الآلات الزراعية وتوفير الماشية وتكثير البذور وإصلاح الأحراج وبناء قدرات مديرية الزراعة ومراقبة الأمن الغذائي. وستستمر هذه العمليات حتى مطلع عام ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك تتولى الفاو حالياً إعداد برنامج مساعدة يركز على إصلاح المقاطعة وتنميتها.

٣٣ - وفي أعقاب التغييرات السياسية التي شهدتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في نهاية عام ٢٠٠٠، قدمت الفاو مساعدة طارئة بتقديم البذور والأسمدة والعلف للمزارعين المحتاجين في الأجزاء الوسطى والجنوبية من صربيا. وبالإضافة إلى ذلك تقدم وحدة التنسيق التابعة للفاو ببلغراد الدعم في تقديم المساعدة في مجالي الإغاثة والإصلاح الزراعيين، وهي بصدد إنشاء نظام إقليمي لمراقبة الأمن الغذائي. ويبلغ إجمالي نفقات هذه العملية مليوني دولار وهي تشمل عنصراً لإنتاج بذور البطاطا في الجبل الأسود. وأقرت الفاو والسلطات اليوغوسلافية مؤخرًا إطاراً لتقديم المساعدة إلى البلد يبين سلم الأولويات الإنمائية المتفق عليها في القطاع الزراعي.

٣٤ - وفي ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وضعت الفاو برنامجاً

الأخذ بنهج إقليمية في مجالات السياسات المتعلقة بالعمالة والتدريب المهني، والصحة والحماية الاجتماعية والإسكان والحوار الاجتماعي. وفي إطار هذه المبادرة التي تتزعمها الحكومة الفرنسية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، اعتمدت حلقة العمل الثانية المنبثقة عن ميثاق الاستقرار، في اجتماع نظم بيرانا في ألبانيا، في أيار/مايو ٢٠٠١، خطة عمل بعدما نظرت فيها. وتحضيراً للمؤتمر الإقليمي المقبل لميثاق الاستقرار (بوخارست برومانيا، في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) أعدت المنظمة عدداً من المشاريع بغية تقديمها للأطراف المانحة الممولة. وعلى مستوى البلدان المتلقية المشمولة بميثاق الاستقرار، تجتمع هيئات أرباب العمل والعمال بشكل منتظم.

٣٥ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قبلت عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في منظمة العمل الدولية. وبدأت المنظمة منذ ذلك الوقت عدداً من الأنشطة في ذاك البلد لا سيما في مجالات سن قوانين العمل والحوار الاجتماعي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المقرر الاضطلاع بمزيد من الأنشطة لتحسين التدريب المهني وأنظمة الحماية الاجتماعية وذلك رهناً بتوافر التبرعات المقدمة من المانحين.

٣٦ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) منذ عام ١٩٩٤ المساعدات الطارئة والإنمائية للبلدان المتضررة في جنوب شرق أوروبا. وركزت أنشطتها في الأصل على تقديم المساعدة الطارئة إلى البوسنة والمهرسك من خلال توزيع المدخلات الزراعية على المزارعين المتضررين من الحرب. وقد نُفذ نحو ٢٢ مشروعاً بلغت قيمتها الإجمالية ١٩,٥ مليون دولار. كما ساعدت الفاو في وقت لاحق الحكومة في إعداد مشاريع الإصلاح الزراعي والجرسي بتمويل من البنك الدولي بلغ مجموعه ٩٠,٨ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٨ قامت الفاو، في إطار مشروعها للتعاون

المستدامة للموارد الطبيعية؛ (د) وبناء قدرات المؤسسات على دعم عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق في القطاع الريفي. وأجريت أيضا اتصالات مع ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا بغية إدراج الزراعة في مبادراته وأنشطته.

٣٧ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تقديم المساعدة إلى بلدان البلقان في جميع مجالات عملها الرئيسية. ففي مجال التعليم، نظمت اليونسكو في بوخارست برومانيا، من ١٩ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ ندوة دولية للتعاون الإقليمي في وسط وجنوب شرق أوروبا في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصالات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بدأت دراسة عن هجرة الأدمغة؛ وأسواق العمل متاحة للأكاديميين والمفكرين في جنوب شرق أوروبا، شملت ألبانيا وبلغاريا ورومانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٣٨ - وبدءا بالبوسنة والهرسك، نفذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عددا من المشروعات الرامية إلى مساعدة بلدان البلقان في وضع المناهج الدراسية وتقديم التربية المدنية والتثقيف المتعلق بحقوق الإنسان. وهكذا، تساعد اليونسكو حكومة ألبانيا في إدخال التعليم عن مختلف الثقافات وحقوق الإنسان في نظام التعليم النظامي على المستويين الابتدائي والثانوي. وفي عام ٢٠٠١، قدمت اليونسكو مساعدة تقنية إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في إجراء تقييم شامل للتعليم الابتدائي، وأعقب ذلك الشروع في خطة تعليمية رئيسية للبلد، والقيام بالتعاون مع مجلس أوروبا بوضع استراتيجيات للتعليم المتعلق بحقوق الإنسان والتربية الوطنية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، نظمت اليونسكو بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اجتماعا لإعداد المناهج الدراسية في كوسوفو. وسيعقد في ليوبليانا في سلوفينيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

للتوارئ يأخذ في الاعتبار الأثر الذي قد ترتبه التحركات السكانية في الأنشطة الزراعية. ويشمل هذا البرنامج تقديم الدعم لوضع استراتيجية ملائمة لاتقاء حالات الطوارئ والتأهب لها ولتقديم المدخلات الزراعية (بذور القمح والبطاطا والأسمدة) بما يسمح لنحو ٢٠ ٠٠٠ مزارع متضرر من "جني محاصيل الموسم المقبل". وتبلغ الأموال المطلوبة لهذه العملية ٧,٢ ملايين دولار.

٣٥ - وفي فترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، قدمت الفاو أيضا دعما إنمائيا لألبانيا وبلغاريا ورومانيا. ففي ألبانيا، شملت المساعدة المقدمة ميكنة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الحرجية (٣,٣ ملايين دولار). وفي بلغاريا، رسمت الفاو استراتيجية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وهي تقدم حاليا الدعم لمشروعين من مشاريع المساعدة التقنية (٨,٠ مليون دولار): أحدهما يهدف إلى تعزيز طاقة التنمية الزراعية من خلال الاستشعار من بعد والاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية، في حين يعنى الآخر بإعاش تربية دود القز. واستفادت رومانيا من برنامج لدعم الموارد الجينية النباتية (١٣١ ٠٠٠ دولار) ومن مشروع للتنمية الريفية. وجميع هذه البلدان الثلاثة المعنية (ألبانيا وبلغاريا ورومانيا) أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود التي تعد الفاو حاليا من أجلها مشروعا للمساعدة التقنية يهدف إلى تعزيز التجارة داخل هذه المنطقة كعنصر من عناصر البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي الذي تنفذه الفاو.

٣٦ - كما نوقش دور الفاو في إصلاح القطاع الزراعي في البلقان وإعادة بنائه في المؤتمر الإقليمي لأوروبا الذي نظمته الفاو في البرتغال في تموز/يوليه ٢٠٠٠. وتولي الفاو، لدى تحديد أنشطتها في المنطقة الأوروبية، اهتماما خاصا للأولويات التالية: (أ) الحد من الفقر من خلال دعم كسب الرزق والأمن الغذائي المستدامين في المناطق الريفية؛ (ب) السلامة والمساواة في مجال الأغذية؛ (ج) الإدارة

البلقان: إعادة بناء التعاون في جنوب شرق أوروبا في مجال العلوم والبحوث“ وذلك أثناء الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو (باريس بفرنسا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

٤١ - وعلاوة على ذلك، تقدم اليونسكو دعماً للأنشطة التعاونية التي تظطلع بها المؤسسات العلمية الوطنية في المنطقة. وفي الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، تعاونت اليونسكو بنشاط مع أكاديميات العلوم والمؤسسات الوطنية الأخرى في بلغاريا ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ميادين التكنولوجيا الإحيائية والفيزياء الإحيائية والكيمياء والرياضيات والفيزياء وعلم المياه وإدارة المناطق الساحلية والجزر الصغيرة وحفظ التراث الثقافي. ويولى اهتمام خاص للجيل الشاب من العلماء من أجل تشجيعهم على المشاركة في البحث العلمي والمشاريع التعاونية.

٤٢ - وفي ميدان الثقافة، قدمت اليونسكو مساعدة في إقامة مركز المتاحف ARS-AEVI للفن المعاصر في سراييفو وبدأت مشروعاً بعنوانه ”نحو هوية تعددية في منطقة تتسم بوجود توترات بين الجماعات المختلفة“. ويهدف المشروع الممول من جانب الحكومة الإيطالية إلى تعزيز الاتصال الثقافي ومكافحة التعصب وسوء الفهم بين الطوائف.

٤٣ - وفي إطار برنامج اليونسكو ”النساء وثقافة السلام“، تحظى ثلاثة أنشطة بأهمية خاصة: (أ) التعاون مع جامعة بيركلي في كاليفورنيا في إقامة حملة لتوعية النساء في البلقان بحقوق الإنسان (١٩٩٩)؛ (ب) التعاون مع شركاء متعددين، بما في ذلك اللجنة الأوروبية، في دعم مشروع من ثلاثة مراحل يشمل مبادرة بشأن ”الحوار بين النساء لتعزيز الاستقرار وحقوق الإنسان والسلام في جنوب شرق أوروبا“ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) وإعداد دليل تدريبي بشأن ”تعزيز مشاركة النساء في حل الصراع من أجل بناء ثقافة

اجتماع إقليمي عن وضع المناهج الدراسية في بلدان جنوب شرق أوروبا.

٣٩ - ووسع مشروع المدارس المنتسبة إلى اليونسكو نطاق شبكته في جنوب شرق أوروبا، التي تضم حالياً ما يزيد على ٣٠٠ مدرسة. وأنشئ عدد من كراسي الأستاذية التابعة لليونسكو في المنطقة. وأقامت اليونسكو تعاوناً وثيقاً مع حلقة العمل الأولى المنبثقة عن ميثاق الاستقرار، وبصفة خاصة مع الفرقة العاملة المعنية بالتعليم والشباب التابعة لعملية غراس المعززة. وفي هذا السياق، تتعاون اليونسكو مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لانتهاج من الاستعراضات التعليمية المواضيعية لبلدان المنطقة. وتتعاون أيضاً مع مجلس أوروبا في التحضير لعقد اجتماع ثان لوزراء التعليم في بلدان جنوب شرق أوروبا (في ستراسبوغ بفرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).

٤٠ - وفي ميدان العلم، ركزت اليونسكو أنشطتها على مساعدة الأوساط العلمية الفكرية في بلدان البلقان لكي تتمكن من مواجهة حالة ما بعد الصراع في المنطقة بشكل أفضل. ونظمت اليونسكو مؤتمراً دولياً بشأن ”إعادة بناء التعاون العلمي في جنوب شرق أوروبا“، بالتعاون مع المؤسسة الأوروبية للعلوم والأكاديمية الأوروبية، عقدت في البندقية بإيطاليا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. وشارك في المؤتمر ممثلون رفيعو المستوى للمؤسسات العلمية الوطنية والدولية من ٢١ بلداً أوروبياً، من بينها دول البلقان السبع جميعها (ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والمهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وكرواتيا ويوغوسلافيا)، وقد أحرز المؤتمر تقدماً كبيراً نحو إحياء التعاون العلمي في المنطقة باعتباره عاملاً هاماً لتحقيق التنمية والاستقرار في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وكمتابعة لذلك تم تنظيم مؤتمر للمائدة المستديرة ضم وزراء العلوم وتناول موضوع ”الحالة السائدة في مرحلة ما بعد الحرب في

تأخير. ولذلك السبب، وافق البنك على إنشاء صندوق استثماري قيمته ٣٠ مليون دولار في آذار/مارس ٢٠٠١. وأدت الأنشطة المتتالية ذات الأولوية الممولة من منح مقدمة من الصندوق الاستثماري إلى تمكين البنك من دعم يوغوسلافيا فيما تبذله من جهود لتحسين الأحوال الاقتصادية في الأجل القريب ومساعدة الحكومة في صياغة خطة أطول أجلا للسياسات. وتشمل الأنشطة المعدة في إطار الصندوق الاستثماري تقديم منح لتوفير المساعدة التقنية للقطاع المصرفي والخصخصة والتنمية الاجتماعية وإصلاح السلطة.

٤٦ - ومنذ انضمام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى عضوية البنك الدولي، دخل الدعم المقدم من البنك إليها مرحلته الثانية التي تنطوي على تقديم مساعدة كاملة تركز أساساً على إصلاح السياسة العامة لدعم الإدارة المالية وتطوير القطاع الخاص والمالي وإصلاح القطاع الاجتماعي، وهي أكثر تحديات الإصلاح إلحاحاً. وترد تفاصيل إطار المساعدة الكاملة المقدمة من البنك في ورقة استراتيجية دعم مرحلة الانتقال التي تحدد الحجم المقترح لبرنامج السنة الأولى وفحواه. وكجزء من اتفاق العضوية، وافق البنك على منح فوائد من رابطة التنمية الدولية، وهي الجهاز التابع للبنك المكلف بمنح قروض تساهلية. ونتيجة لذلك، قد يتاح ما يصل إلى ٥٤٠ مليون دولار من القروض المقدمة من رابطة التنمية الدولية على مدى فترة ثلاث سنوات.

٤٧ - واشترك البنك الدولي واللجنة الأوروبية في تنظيم ورئاسة مؤتمرين للمانحين لصالح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي المؤتمر الأول المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعلن المانحون تقديم حوالي ٥٠٠ مليون دولار لدعم الاحتياجات الماسة من الطاقة والمعونة الغذائية والحماية الاجتماعية اللازمة لشتاء ٢٠٠٠-٢٠٠١. وبعد وضع

السلام“ (شباط/فبراير ٢٠٠١)، وعقد اجتماع استراتيجي لتعزيز مساهمة المرأة في ثقافة السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان (نيسان/أبريل ٢٠٠١)؛ (ج) وإقامة منتدى للفنانات من منطقة البحر الأبيض المتوسط يتناول ثقافة السلام (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠) الذي أسفر عن إنشاء شبكة منتدى الفنانات التي تشمل منطقة البلقان.

٤٤ - وواصل البنك الدولي وعزز برامجه النشطة للإقراض وعمله الاقتصادي في جميع بلدان منطقة البلقان. وتشمل أنشطته ما يلي: مشاريع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة من قبيل البنية التحتية والطاقة والصحة والتعليم؛ والعمل التحليلي وتقديم المشورة في مجال السياسة العامة من أجل تحسين اقتصادات المنطقة؛ وتقديم دعم للقطاع الخاص، يشمل تقديم قروض و ضمانات لابتداء المشاريع؛ وتنسيق جهود المانحين. ومن الأعمال البارزة في مجال العمل التحليلي ورقة الاستراتيجية الإقليمية (آذار/مارس ٢٠٠٠). والاستراتيجيات المتبعة في مرحلة ما بعد الصراع في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي انضمت إلى مجموعة البنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠١. وزودت هذه الوثائق الحكومات ومجتمع المانحين بصفة عامة بإطار عام لدعم جهود تعمير البلدان والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية.

٤٥ - وفي أعقاب الطلب الذي تقدمت به جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للانضمام إلى عضوية البنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، شرع البنك في اتباع استراتيجية ذات مرحلتين لمساعدة البلد. واعترافاً بأن مسألة العضوية وإيجاد حل للمتأخرات المستحقة للبنك (١,٧ بليون دولار) ستحتاج إلى وقت للانتهاء منها، استلزمت الاستراتيجية وجود مرحلة أولى تمكن البنك من البدء في تقديم الخدمات التحليلية والاستشارية والمساعدة التقنية دون

وإنعاشها اقتصاديا (فيما عدا المساعدة الإنسانية والدعم العسكري).

٤٩ - وارتكازا على العمل التعاوني القائم في كل بلد على حدة في جنوب شرق أوروبا، أنيطت بالبنك الدولي واللجنة الأوروبية ولاية خاصة تتمثل في قيادة جهود تنسيق جميع المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف في المنطقة. وفي إطار هذه الولاية، تتحمل المؤسسات مسؤولية تنسيق المسائل المتصلة بالانتعاش الاقتصادي في منطقة البلقان وإصلاحها وتعميرها، التي تشمل تعبئة الدعم المقدم من المانحين وتقديم تحليل اقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة وتنفيذ المشاريع. ولتنفيذ هذه الولاية، افتتح مكتب مشترك بين اللجنة الأوروبية والبنك الدولي في بروكسل ببلجيكا، وبدأ موقع على الشبكة يقدم معلومات عن عملية التعمير في جنوب شرق أوروبا في: <http://www.seerecon.org>.

٥٠ - وفي السنة المالية ٢٠٠١، قدم البنك الدولي قروضا وتمويلا استثنائيا عن طريق المنح إلى بلدان المنطقة وبلغ مجموع ذلك نحو ٥٤٧ مليون دولار. وشملت القروض والتمويل الاستثنائي ما يلي: ثلاث عمليات في ألبانيا قيمتها ٢٨ مليون دولار؛ وسبعة مشاريع في البوسنة والهرسك بمبلغ مجموعها ١٢٤,٣ مليون دولار؛ وأربعة مشاريع في بلغاريا مجموع قيمتها ١٠٢,٤ مليون دولار؛ ومشروعان في كرواتيا قيمتهما ١٨,٩ مليون دولار؛ ومشروعان في رومانيا قيمتهما ١٣٠ مليون دولار؛ وخمسة مشاريع في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قيمتها ٩٦,٤ مليون دولار وتمويلا خاصا لمشروعين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بمبلغ مجموعها ١٢ مليون دولار. وقدم البنك أيضا ثمان منحة إلى كوسوفو مجموعها ٣٥,١ مليون دولار. ومنذ نهاية أزمة كوسوفو، نظمت ستة مؤتمرات للمانحين أو اجتماعات للفريق الاستشاري من أجل بلدان المنطقة، تعهد خلالها

برنامج الانتعاش والتحول في الميدان الاقتصادي، عقد المؤتمر الثاني للمانحين في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وفي المؤتمر أعلن المانحون التبرع بحوالي ١,٣ بليون دولار للسنة التقويمية ٢٠٠١، وذلك للتعبير عن دعم المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات اللازمة للسنة الأولى من البرنامج. ويرد البرنامج في تقرير من مجلدين عنوانه "التحرر من الماضي: الطريق إلى الاستقرار والنمو"، أعده البنك الدولي واللجنة الأوروبية بالتعاون مع السلطات اليوغوسلافية.

٤٨ - وواصل البنك الدولي برنامجه المستقل لدعم كوسوفو وفقا لاستراتيجية الدعم في مرحلة الانتقال الاقتصادي المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ويجري حاليا في كوسوفو تنفيذ عشرة مشاريع لتدوير العجلة الاقتصادية والاجتماعية من جديد وللبنية التحتية، بتمويل خاص عن طريق المنح المقدمة من الصندوق المتعلق بمرحلة ما بعد الصراع التابع للبنك ومن خلال الموارد المخصصة من الإيرادات الصافية للبنك في الصندوق الاستثماري لكوسوفو، بمبلغ مجموعه نحو ٤٥ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة على أربع عمليات متعلقة بميزانية كوسوفو وعلى تقديم دعم لهذه الميزانية بمبلغ مجموعه ١٦ مليوناً من الدولارات. وتم إنجاز أربع استراتيجيات وتقارير اقتصادية وقطاعية، هي برنامج التعمير والإنعاش، والتقارير الاقتصادي، ومذكرة عن القطاع الزراعي، وتقارير التقييم الاجتماعي، وتم نشرها في السنة المالية ٢٠٠١. وتم أيضا الانتهاء من إجراء تقييم للفقر ومن وضع استراتيجية للقطاع المالي كجزء من العمل الذي قام به البنك في السنة المالية ٢٠٠١. ونظم البنك الدولي واللجنة الأوروبية ثلاث اجتماعات للمانحين لصالح كوسوفو، عقد أحدثها في بريستينا في شباط/فبراير ٢٠٠١. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٩، تعهد المجتمع الدولي بالتبرع بمبلغ مجموعه ٢,١ بليون دولار لدعم تعمير كوسوفو

الأوروبي. وفي هذا السياق، اعتمد صندوق النقد الدولي نهجا مرنا لتلبية الاحتياجات المختلفة المتصلة بموازين المدفوعات لبلدان المنطقة.

٥٣ - ومنذ عام ١٩٩٩ قام صندوق النقد الدولي بزيادة المساعدة المالية التي يقدمها عن طريق زيادة إمكانية الوصول في إطار الترتيبات القائمة بموجب حقوق السحب الخاصة إلى ١٠ ملايين دولار بالنسبة لألبانيا وإلى رقم تراكمي مقداره ٣٤ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة بالنسبة للبويسنة والهرسك. وأتيحت إمكانية للوصول بموجب الترتيبات الجديدة، خاصة فيما يتعلق بمبلغ ١٤ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة في إطار مرفق التمويل التعويضي وتمويل الطوارئ، لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفيما يتعلق ببلغاريا، اشترك صندوق النقد الدولي في اجتماع عقد لفريق استشاري في حزيران/يونيه ١٩٩٩ وأيد الطلب المقدم من هذا البلد بشأن تقديم منح لتغطية الثغرة المالية الناشئة عن أزمة كوسوفو. وفي رومانيا ووفق على ترتيب احتياطي يعادل مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة في آب/أغسطس ١٩٩٩. وبعد عمليتي شراء بلغت قيمتهما الإجماليه ١٤٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة خرج البرنامج عن مساره وانتهى في شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي كرواتيا تم الشروع في أيار/مايو ١٩٩٩ في مباحثات بشأن إمكانية وضع ترتيب احتياطي للمساعدة في تمويل الفجوة المرتقبة في ميزان مدفوعات، ولكن تلك المباحثات لم تختتم إلا بعد انتخابات عام ٢٠٠٠. وفي آذار/مارس عام ٢٠٠١ ووفق على هذا الترتيب، وهو يبلغ ٢٠٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة.

٥٤ - وبعد أن عادت الحالة السياسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى مجراها الطبيعي، وذلك برفع الجزاءات والانضمام لعضوية صندوق النقد الدولي في كانون

المانحون أو أبلغوا عن تقديم أموال قيمتها نحو ٧,٥ بلايين دولار لدعم حالات الطوارئ والتعمير والإنعاش.

٥١ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعاون البنك الدولي واللجنة الأوروبية تعاوناً وثيقاً مع مكتب المنسق الخاص لميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. واشترك البنك واللجنة في تنظيم ورئاسة مؤتمرين إقليميين للتمويل. وفي المؤتمر الإقليمي الأول المعقود في بروكسل ببلجيكا في آذار/مارس ٢٠٠٠، قدم البنك الدولي ورقة الاستراتيجية الإقليمية المعنونة "الطريق إلى الاستقرار والرخاء في جنوب شرق أوروبا". ومن أحل المؤتمر الإقليمي الثاني المعقود في بوخارست برومانيا في ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورقة تقييمية عنوانها "بناء السلام في جنوب شرق آسيا: سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية منذ نشوب الصراع في كوسوفو"، تضمنت عرضاً عاماً للآفاق الإقليمية وتحديات السياسة العامة المصادفة في مجالات تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحكم والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار وتنمية القطاع الخاص. وفي إطار ميثاق الاستقرار، يتعاون البنك تعاوناً وثيقاً مع شركائه في التنمية فيما يتعلق بالأولويات الإقليمية من قبيل البنية التحتية وتنمية القطاع الخاص واتفاق الاستثمار وتحرير التجارة وتيسيرها ومبادرة التنمية الاجتماعية وإعادة توزيع العمال.

٥٢ - يقدم صندوق النقد الدولي مساعدة مالية لدول البلقان السبع التي تضررت بشكل كبير من التطورات الأخيرة التي وقعت في المنطقة ولا سيما الاضطراب الناتج عن الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والصراع الدائر في كوسوفو. وتعد المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي جزءاً من الجهد المستمر المبذول لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية في تلك البلدان والإسهام بالتالي في زيادة إدماج المنطقة في الاقتصاد

اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وذلك من أجل تقليل استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وفي جميع بلدان المنطقة تقريبا تقوم اليونيدو حاليا بتقديم المساعدة في قطاع التبريد، وفي بعض الأحيان بمد يد التعاون في مجال التطهير من مخلفات التبغ والنفط والتخلص المرحلي من بروميد الميثيل. وفي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تقوم اليونيدو أيضا بتقديم المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات في مجال الإنتاج الأنظف. وفي مجموعة أخرى من بلدان المنطقة تعمل على تحسين نوعية المنتجات الغذائية وتسويقها، وعلى إصلاح وصيانة المعدات الطبية، وإعادة تشكيل المؤسسات وتطوير قدراتها التنافسية، والترويج للاستثمار وتدفقات التكنولوجيا. وكجزء من برنامجها للمنتدى العالمي قامت اليونيدو منذ عهد قريب بتنظيم أنشطة لمنتدى إقليمي بشأن التعاون والشراكة في الميدان الصناعي وإمعان النظر في التكنولوجيا الملائمة في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، مع مشاركة دول البلقان.

#### برامج الأمم المتحدة وصناديقها

٥٨ - واصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم المساعدة التقنية إلى بضعة بلدان متأثرة في مجالات تيسير التجارة وتشجيع الاستثمار وخدمات النقل والتدريب. وضمن إطار برنامج المراكز التجارية، وإلى جانب المراكز التجارية الوطنية التي أنشئت في بلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا ورومانيا وهنغاريا، يجري إنشاء مركز تجاري في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبالإضافة إلى إنشاء نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسلوفاكيا وهنغاريا، أنشئ هذا النظام في البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الحاضر يجري وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات المتعلقة بمشروع مماثل للإدارة الجمركية بالنسبة لألبانيا، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بالتمويل.

الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، تلقى البلد من صندوق النقد الدولي مساعدة في حالات الطوارئ لفترة ما بعد الصراع تبلغ ١١٧ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة. تلاها ترتيب احتياطي يعادل مبلغ ٢٠٠ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، صرفت ٥٠ مليون دولار منها لدى الموافقة عليها في حزيران/يونيه عام ٢٠٠١.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك لا يزال صندوق النقد الدولي يوفر تدفقا متواصلا من المساعدة التقنية، بما في ذلك تدريب الموظفين المحليين في معهدي صندوق النقد الدولي بواشنطن العاصمة وفيينا بالنمسا. وتلقت إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أيضا مساعدة تقنية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك سوف يشترك صندوق النقد الدولي في ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا وفي منتديات إقليمية أخرى لأغراض تقديم المساعدة في تنسيق الدعم المقدم من المانحين وإسداء المشورة بشأن السياسات الاقتصادية التي تتبع في المنطقة.

٥٦ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بتحديد برامج للمساعدة التقنية لمنطقة البلقان، مع مراعاة الأنشطة التي تدخل ضمن إطار ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا والمبادرات التعاونية الإقليمية الأخرى. وتعد أهداف برامج اليونيدو لبلدان المنطقة صورة طبق الأصل من أهداف ميثاق الاستقرار، فهما كلاهما يستهدفان التعاون مع بلدان المنطقة على تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي عن طريق التعمير والتنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. وفي البلدان الأشد تأثرا ينصب اهتمام اليونيدو على مجموعة خاصة من الاختصاصات الأساسية التي تعكس بشكل وثيق للغاية احتياجات وأولويات البلدان المعنية.

٥٧ - وقامت منظمة اليونيدو بإنشاء ما يسمى بأمانات الأوزون في كرواتيا ورومانيا وجمهورية مقدونيا

الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي، وتطوير القدرات الإنتاجية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي ألبانيا قدم البرنامج الدعم لبرامج الغاية منها تحقيق الانتعاش والاستقرار عن طريق الأنشطة التي ترمي إلى استئصال شأفة الفقر وإيجاد الوظائف وبناء القدرات المؤسسية وكذلك الأنشطة المدرة للدخل. فعلى سبيل المثال، جرى تصميم عملية لإعادة التأهيل والانتعاش في المنطقة من أجل وضع برامج سريعة العائدات للفئات الضعيفة من السكان المتأثرين بالأزمة. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع بضعة مانحين، بدعم نزع السلاح المدني وذلك بتوفير الدعم الإنمائي مقابل تسليم الأسلحة طوعاً. وتمت صياغة برنامج جديد حول موضوعين أساسيين هما: الحكم الديمقراطي (عما في ذلك تنسيق المعونة وبناء قدرات البلديات) والأمن البشري.

٦٢ - وفي البوسنة والهرسك يقوم البرنامج بتصميم مشروع متكامل يسلط الضوء على تحول البلد من أولويات ما بعد دايتون مباشرة إلى دعم التنمية على المدى الطويل. ويرمي هذا البرنامج إلى تعزيز السلام وإزالة شأفة الفقر تهيئة فرص العمالة على الصعيد المحلي، وإلى تقوية القدرات الإدارية والقدرات المعنية بتقرير السياسات للهياكل الحكومية. وهو ينقسم إلى أربعة أجزاء تقوم على أربع مجالات رئيسية من مجالات التدخل. ويتألف المجال الأول من الدعم النظري لبناء القدرات وصياغة السياسات في مجالي الحكم وتخفيف حدة الفقر. وينصب المجال الثاني على المشاريع الإنمائية المحلية التي ترمي إلى تقديم الدعم المتواصل لحركات العائدين وتنمية المجتمعات المحلية ككل. ويتألف المجال الثالث من دعم الهياكل الوطنية لإزالة الألغام عن طريق برنامج متعدد المانحين في إطار حملة ناجحة للغاية شنت لإيجاد وعي وطني بالألغام. أما المجال الرابع، وهو قضايا الشباب والمساواة بين الجنسين، فقد حدد بوصفه من

٥٩ - وفي مجال تشجيع الاستثمار، قدم الأونكتاد خدمات استشارية بشأن السياسات التي تؤثر على عمليات الدمج والحيازة والخصخصة التي تتم عبر الحدود في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مولدوفا ورومانيا وكرواتيا وهنغاريا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جرى تنظيم دورة تدريبية بشأن اتجاهات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمعهد الكرواتي للأعمال المصرفية والتأمين. وخلال انعقاد مؤتمر القمة للمنتدى الاقتصادي لمبادرة وسط أوروبا (بودابست بهنغاريا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، الذي اشترك فيه مسؤولون حكوميون وممثلون للقطاع الخاص من جميع البلدان الأشد تأثراً ودول الدانوب المشاطئة الأخرى، تولى الأونكتاد رئاسة الفريق المعني بسياسات تعزيز التصدير والاستثمار وقدم عروضاً بشأن تشجيع الاستثمار والربط الممكن بين الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أوفد الأونكتاد بعثة إلى تيرانا بألبانيا، لجمع معلومات بهدف إعداد تقرير عن وضع استراتيجية موجهة إلى المستثمرين فيما يختص بألبانيا، وتقديم تحليل قطاعي وتوصيات ذات طابع عملي بغية تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا البلد. وقدم هذا التقرير للحكومة في أيار/مايو ٢٠٠١. كذلك يقوم الأونكتاد بتقديم مساعدة تقنية وخدمات استشارية إلى حكومتي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في سياق عملية الاستعداد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٦١ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) تقديم الدعم إلى بلدان أوروبا الشرقية المتأثرة داخل منطقة البلقان وخارجها. ويشمل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي الإنعاش في مرحلة ما بعد المساعدة الإنسانية والتجديد الاجتماعي - الاقتصادي، وكذلك تطوير القدرات المحلية والوطنية على المدى الأطول، ودعم تحسين الحكم، وإرساء

البرنامج الإنمائي القيام بمهام الإدارة العامة ويزوده بالدعم التقني، بينما يتكفل المانحون (بلجيكا والسويد واللجنة الأوروبية) بوجه عام بتمويل الأنشطة التي يفضلها كل منهم في مجالات محددة. وعلاوة على ذلك، يقوم البرنامج الإنمائي بدور نشط في الإجراءات المتعلقة بالألغام وتغير المناخ وقضايا الطاقة.

٦٥ - وفي رومانيا، ركز البرنامج الإنمائي على بناء القدرات ودعم القطاع الخاص والأنشطة الرامية إلى تهيئة فرص العمل. فقد شرع في تنفيذ مشروع لمنع نشوب الصراعات يهدف إلى إيجاد القدرات اللازمة لتحليل الصراعات وفضها وتعزيز هذه القدرات على مستوى الحكومة والمجتمع المدني من خلال إنشاء نظام للإنذار المبكر والتدريب على أساليب الوساطة في تسوية الصراعات. كما يدعم البرنامج الإنمائي تنوع الصادرات الرومانية من خلال شبكة من المراكز التجارية التي توفر المعلومات والمساعدة اللازمة لتصميم منتجات التصدير وتسويقها، لا سيما في قطاعي الثياب والأثاث. وعلاوة على ذلك يشارك البرنامج الإنمائي في إيجاد فرص العمل وإدماج الشباب في النسيج الاجتماعي من خلال توفير المشورة والتدريب المهني وفرص العمل المؤقت من قبيل أعمال ترميم وتجديد مركز بوخارست التاريخي.

٦٦ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يدعم البرنامج الإنمائي الحكم المحلي من خلال برنامج التنمية البلدية الذي يتيح إطاراً عاماً للأنشطة يستند إلى الأولويات المحددة على الصعيد المحلي. واستفادت من الدعم ٨٠ بلدية وستستفيد منه ٤٠ بلدية أخرى خلال الدورة البرنامجية المقبلة. وعلى الصعيد الوطني، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لمبادرات إصلاح اللامركزية ومبادرات البيئة، بما في ذلك إنشاء مجلس وطني يعنى بالتنمية المستدامة. ومن بين مجالات الأنشطة الأخرى التي يدلي فيها البرنامج الإنمائي بدلوه

المواضيع الرئيسية المتعددة القطاعات التي ترد في البرنامج، وفي الوقت الحاضر يقوم المكتب القطري بدراسة الاستدامة البيئية وتعزيز حقوق الإنسان. وتضم قائمة أبرز المانحين إيطاليا والسويد واللجنة الأوروبية والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا. ويعكف المكتب القطري على إقامة شراكات جديدة وعلى تحسين التنسيق فيما بين الوكالات عن طريق دراسة قطرية مشتركة تبين الأهداف المشتركة والأنشطة المترابطة.

٦٣ - وفي بلغاريا، دأب البرنامج الإنمائي على اتباع ثلاث طرائق لتهيئة فرص العمل مركزاً على ضرورة تجديد المراكز الحضرية وإحياء الاقتصادات المحلية. ومن شأن مشروع رائد بعنوان "بلغاريا الجميلة" أن ينجح في توفير ٢٠ ٠٠٠ وظيفة مؤقتة وتجهيد ٧٥٠ مبنى من المباني الحضرية والريفية والآثار الثقافية بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وتطور مشروع صندوق تمويل المبادرات الإقليمية ليصبح صندوقاً للاستثمار الاجتماعي يهدف إلى تجديد الهياكل المادية الأساسية والمرافق العامة وتحسينها في أفقر المناطق في البلد. كما أتى الدعم المقدم إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ثماره من خلال خلق أكثر من ١ ٧٠٠ وظيفة دائمة. وفي عام ٢٠٠٠، خصصت الحكومة حوالي ٧ ملايين من الدولارات لتوسيع نطاق هذا البرنامج الذي يهدف حالياً إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الصغرى في المقاطعات الريفية في الغالب.

٦٤ - وفي كرواتيا، يواصل البرنامج الإنمائي توجيه معظم موارده إلى برنامج ترعاه عدة جهات مانحة، ويرمي هذا البرنامج إلى تهيئة الظروف المواتية لعودة النازحين إلى المناطق التي مزقتها الحرب في البلد. ويهدف البرنامج إلى تعزيز القدرات المحلية وأنشطة المجتمعات المحلية في مجالات من قبيل إدراج الدخل ودعم أضعف شرائح السكان وإصلاح البنية التحتية الاجتماعية. ولضمان ترابط أنشطة البرنامج، يتولى

الاقتصادي والمصالحة بين مختلف الأعراق. ومنذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، وسع البرنامج الإنمائي نطاق عملياته في كوسوفو فوصلت قيمتها إلى حوالي ٥٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢. ويركز البرنامج الإنمائي على عدد من الأنشطة المحددة، منها إعداد تقارير عن التنمية البشرية وتقييمات للفقر في كوسوفو وتنفيذ برنامج شامل بشأن الأسلحة الصغيرة وأمن الإنسان، وعملية لتمكين الشباب وبناء أسس الحكم، وتوسيع نطاق المبادرة الناجحة جدا لتوفير فرص العمل في الأرياف وتعميرها، ودعم تنمية المؤسسات وإضفاء الطابع المؤسسي على إصلاح الإدارة المحلية والخدمة المدنية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي وحكومات اليابان وهولندا والمملكة المتحدة والنرويج أهم الجهات المانحة.

٦٩ - ولكفالة اتباع نهج متماسك في البلقان، دأب البرنامج الإنمائي على دعم الأنشطة الإقليمية في جنوب شرق أوروبا. فهناك على سبيل المثال، برنامج تدعمه عدة جهات مانحة بعنوان "الطائر الأزرق" يهدف إلى مساعدة مجامع الفكر في بلدان المنطقة على تشجيع المناقشات وتوسيع نطاق فهم الاختلافات والقواسم المشتركة في المنطقة من أجل بلورة رؤية محلية عن المستقبل. كما يؤيد البرنامج الإنمائي إقامة نظام دون إقليمي للإنذار المبكر يستند إلى ما تقدمه جميع دول البلقان من تقارير بهذا الشأن لرصد المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعرقية والدينية والإنذار في الوقت اللازم بأي أزمات أو طوارئ وشيكة. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الإنمائي تقريرا عن أمن الإنسان في جنوب شرق أوروبا لإضفاء البعد الإقليمي على مختلف الحوارات بشأن السياسات المتعلقة بتعمير المنطقة بعد انتهاء الصراع فيها.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم الإنمائي للبلدان المتضررة خارج منطقة البلقان. ففي هنغاريا،

أنشطة إيجاد فرص العمل وكفالة سبل كسب العيش الآمنة للفقراء، فضلا عن الأشغال العامة لبرنامج النظافة والخضرة، الذي ترعاه كل من السويد والنرويج، للتخفيف من هذه الآثار الناجمة عن أزمة كوسوفو. وكان مشروع الإنذار المبكر مفيدا للغاية في تحديد الأسباب الجذرية للأزمة الراهنة التي يجتازها البلد وتسلط الضوء عليها.

٦٧ - وأعاد البرنامج الإنمائي، إثر قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عضوا في الأمم المتحدة، فتح مكتب قطري في بلغراد واستأنف برنامجه الرامي إلى توفير الدعم الإنمائي الاستراتيجي في مجال القيادة الديمقراطية الجديدة في البلد. ويركز البرنامج على تحقيق الانتعاش الوطني من خلال إصلاح شؤون الحكم والمؤسسات، وكفالة أمن الإنسان وضمان التماسك الاجتماعي، وتحقيق التنمية البلدية وحماية البيئة. فعلى سبيل المثال، يقوم البرنامج الإنمائي، في شراكة مع مؤسسة المجتمع المفتوح، بتشجيع الإصلاح المؤسسي من خلال صندوق بناء القدرات. وبتمويل من حكومة هولندا، يساهم البرنامج الإنمائي في تعزيز دور المجتمع المدني بوصفه دعامة أساسية من دعائم الحكم الديمقراطي. ويهدف برنامج تفاعل المدن الذي تموله الحكومة الإيطالية إلى تقديم المساعدة إلى أضعف السكان في ست بلدات يوغوسلافية. وبناء على النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم المشتركة بين الوكالات التي أوفدها الأمم المتحدة إلى جنوب صربيا في شباط/فبراير ٢٠٠١، وضع البرنامج الإنمائي برنامجا متكاملا لتحقيق الانتعاش والتنمية في كل منطقة على حدة. وثمة مبادرة لتحقيق التنمية البيئية، تنفذ بشراكة مع حكومة الجبل الأسود، تهدف إلى كفالة التنسيق والشفافية وإحراز التقدم في مجالي حماية البيئة والقضاء على الفقر.

٦٨ - وفي كوسوفو، قدم البرنامج الإنمائي الدعم للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عموما من أجل مساعدة هذا الإقليم على تحقيق الانتعاش

تقرير عن دراسات الجدوى هذه في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وحدد ما مجموعه ٢٧ مشروعاً في مجال التنظيف فضلاً عن مشاريع ذات أولوية عليا يقتضي تنفيذها ٢٠ مليون دولار.

٧٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنشئت وحدة برنامج البيئة للبلقان للاضطلاع بمهام فرقة العمل. ولمعالجة الأضرار التي لحقت بالبيئة في يوغوسلافيا، وضعت الوحدة المعنية بالبلقان في آب/أغسطس ٢٠٠٠ مشروعاً للتنظيف وشرعت في تنظيم حملة لجمع الأموال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أنشأت الوحدة فريقاً يضم ١٤ خبيراً دولياً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيطاليا والسويد وسويسرا وفنلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمهمة ميدانية في ١١ موقعا من المواقع الشديدة التلوث في كوسوفو. وصدر تقرير البعثة في آذار/مارس ٢٠٠١ بعنوان "اليورانيوم المستنفذ في كوسوفو: تقييم البيئة بعد انتهاء الصراع". وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، تم جمع ٨,٥ ملايين دولار لدعم جهود التنظيف ويجري تصميم البرامج وطرح مناقصات عنها وتنفيذها.

٧٣ - ومنذ شهر آب/أغسطس ٢٠٠٠، أضفت الوحدة بعداً آخر على الأنشطة التي يضطلع بها في الفترة ما بعد انتهاء الصراع بتوجيه الانتباه إلى الأحوال البيئية في البلدين المجاورين، ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأجري تقييمان آخران بعد انتهاء الصراع ركزا على آثار تدفق اللاجئين من كوسوفو على البيئة والقدرات المؤسسية المتوفرة لحماية البيئة وتحديد أشد مواقع التلوث البيئي. ونشرت النتائج التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ كإسهام في تحقيق أهداف ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا.

٧٤ - وركزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنشطتها في البلقان على الانتقال من مرحلة تقديم المساعدة

يقدم البرنامج الإنمائي المساعدة لإصلاح قطاع الصحة وإدماج أقلية الروما في النسيج الاجتماعي من خلال تحسين حظوظهم في مجالي التعليم والعمل. وفي جمهورية مولدوفا، يدعم البرنامج الإنمائي الأنشطة الرامية إلى تنمية القطاع الخاص من خلال إنشاء مراكز تجارية لتقديم المشورة لأصحاب المشاريع المحتملين ووضع برامج إنمائية في مجال تشجيع التجارة والاستثمار الأجنبي. وفي سلوفاكيا، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للنهوض بالحكم السليم والدفع ببناء المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي أوكرانيا، يركز البرنامج الإنمائي على دعم بناء القدرات المؤسسية في مجال وضع السياسات الرامية إلى تحقيق النمو المتكافئ، فضلاً عن الأنشطة الرامية إلى تشجيع خلق فرص العمل والتعليم والتنمية المستدامة مع التركيز على إدارة التربة والنفايات.

٧١ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة في مجالين هما مجال تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، وفي إطار مجهود مشترك مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومجال تقديم الدعم على مدى أطول لإعادة تعمير البيئة في منطقة البلقان. وفي أعقاب أزمة كوسوفو، أنشئت فرقة عمل مشتركة للبلقان بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لتحليل آثار العمليات العسكرية على البيئة والمستوطنات البشرية في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أصدرت فرقة العمل تقريراً تقييماً عنوانه "الصراع في كوسوفو: العواقب على البيئة والمستوطنات البشرية" أشار، في جملة أمور، إلى أن التلوث الملحوظ في أربعة "مواقع بيئية شديدة التلوث" في يوغوسلافيا يستدعي الاضطلاع فوراً بأنشطة التنظيف اللازمة لحماية صحة الإنسان ومنع إلحاق أضرار أخرى بالبيئة. وإثر ذلك، أجرت فرقة العمل دراسة جدوى في كل موقع على حدة لتحديد الأولويات والتكاليف وأساليب التنظيف المناسبة. وقد صدر



الأسود، و صربيا أساسا، ومن أجل النقل البري للسلع داخل ألبانيا. وقد ساهمت هذه الخدمات، بما فيها استئجار المستودعات، بحوالي ٣ ملايين دولار في الاقتصادات المحلية في منطقة البلقان.

### جيم - المبادرات والترتيبات الإقليمية

٨٠ - منذ أوائل التسعينيات، شُن عدد من المبادرات والترتيبات التعاونية الإقليمية من أجل التصدي لطائفة من المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تعانيها البلدان المتضررة في جنوب شرق أوروبا. وعلى مر السنين، تحول التركيز في مجال المساعدة الدولية للمنطقة إلى إدماج عمليات الإغاثة الطارئة ضمن منظور إقليمي على مدى أطول في مجال إعادة البناء الاقتصادي والانتعاش. وبنهاية العقد، أدت العملية التي بدأتها الجماعة الأوروبية من أجل ضمان نهج شامل ومتناسك إزاء الأولويات دون الإقليمية إلى اعتماد ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد وطد هذا الميثاق التزاما سياسيا لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بتحقيق السلام، والاستقرار والازدهار في جنوب شرق أوروبا، بتضافر الجهود في مجالات إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان (حلقة العمل الأولى)، وإعادة البناء الاقتصادي، والتعاون والتنمية (حلقة العمل الثانية) والأمن (حلقة العمل الثالثة). ويعد الدعم الذي يقدمه المانحون الدوليون والتنسيق الذي يضطلعون به، لا سيما في مجال إعادة بناء اقتصاد المنطقة، عنصرا أساسيا في عملية التنفيذ. وترد أدناه معلومات حديثة بشأن المبادرات الإقليمية المتخذة في المجالات التي تم البلدان المتضررة.

٨١ - وكان التزام الاتحاد الأوروبي كاملا في مجال السلام، وتثبيت الاستقرار، والتعمير والتنمية في جنوب شرق أوروبا، وقدم الاتحاد دعما ماليا كبيرا إلى بلدان المنطقة. ففي الواقع، يعد الاتحاد الأوروبي (الجماعة الأوروبية والدول

المساعدة الغذائية إلى حوالي ٨ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وإلى العائدين إلى جنوب صربيا. وفي الجبل الأسود، يقدم البرنامج الدعم إلى حوالي ٦ ٠٠٠ لاجئ، و ١٤ ٠٠٠ مشرد من كوسوفو وإلى ٢٥ ٠٠٠ من المقيمين من الفئات الضعيفة اجتماعيا.

٧٨ - وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يقدم البرنامج المساعدة الغذائية إلى حوالي ٥ ٥٠٠ لاجئ، وينسق شؤون المعونة المقدمة إلى حوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص شردهم الصراع داخليا. وفي ألبانيا، يواصل البرنامج عملية الانتقال من توزيع الغذاء مجانا إلى تقديم "الغذاء مقابل المهارات"، وهي خطة وُضعت لدعم أنشطة الاعتماد على الذات التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية وإدارات الحراج الجماعية. ويشمل العدد الإجمالي للمستفيدين حوالي ٥٠ ٠٠٠ حالة من الفئات الاجتماعية الضعيفة.

٧٩ - وبالإضافة إلى ذلك، كان للمساهمات النقدية والإدارية التي قدمها البرنامج في المنطقة نصيبٌ في دعم عملية الانتعاش الاقتصادي وبناء القدرات في منطقة البلقان. ويُشغل البرنامج موظفين وطنيين معينين محليا في مكاتبه القطرية ومكاتبه الفرعية في ألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوغوسلافيا (كوسوفو، وصربيا، والجبل الأسود)، بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٣ مليون دولار للفترة الممتدة من منتصف ٢٠٠٠ إلى منتصف ٢٠٠١. ويُشرك البرنامج أيضا أطرافا فاعلة إقليمية ومحلية بصفتها شركاء للبرنامج في عملية التنفيذ. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠١، قام البرنامج بعمليات شراء محلية في صربيا لسلع غذائية بلغ وزنها ٣٣ ٥٠٠ طن، بقيمة إجمالية قدرها ٤,٨ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تعاقد البرنامج مع ناقلين محليين من أجل نقل السلع الغذائية من ميناء ثيسالونيكي في اليونان وميناء بار في الجبل الأسود إلى مواقع مختلفة داخل المنطقة، وإلى نقاط تخزين في كوسوفو، والجبل

٨٣ - ومنذ أيار/مايو ١٩٩٩، بدأ الاتحاد الأوروبي عملية تثبيت الاستقرار والمشاركة، التي تعد حاليا الركن الأساسي لسياسة الاتحاد في منطقة غرب البلقان. وتعد هذه العملية استراتيجية طموحة تساعد المنطقة على تثبيت الاستقرار السياسي والاقتصادي وإقامة شراكة أوثق مع الاتحاد الأوروبي، مما يفتح الطريق أمام إمكانية الانضمام إلى عضوية الاتحاد فور استيفاء الشروط المتعلقة بذلك. ويدعم عملية إعداد اتفاقات تثبيت الاستقرار والمشاركة (تنظم العلاقات السياسية والتجارية والاقتصادية) والتفاوض بشأنها وتنفيذها برنامج واحد وهو برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار، الذي حل منذ عام ٢٠٠١ محل كل من برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد، وبرنامج إعادة تأهيل وإعادة بناء يوغوسلافيا السابقة للبلدان المشاركة في عملية الاستقرار والانتساب. ويقدم نظام برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار حوالي ٤,٦٥ بلايين يورو للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. وسيمول برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار مشاريع في أربعة مجالات رئيسية هي: (أ) التعمير، وتثبيت الديمقراطية، والمصالحة وعودة اللاجئين؛ (ب) تطوير المؤسسات والتشريعات، بما في ذلك مواءمتها مع مقاييس الاتحاد الأوروبي ومعاييره، من أجل دعم الديمقراطية وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وتسيير اقتصاد السوق الحرة؛ (ج) التنمية المستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك إصلاح الهياكل الأساسية؛ (د) تشجيع إقامة علاقات أوثق وتعاون إقليمي فيما بين البلدان الأعضاء في عملية الاستقرار والمشاركة وبينها وبين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للعضوية في الاتحاد. وقد أعدت الاستراتيجيات لبرمجة الدعم الذي سيقدمه برنامج

الأعضاء) أكبر داعم مالي للجهود الدولية في منطقة البلقان، إذ ساهم الاتحاد بأكثر من ١٧ بليون يورو في الميزانية والتنمية والمساعدة الإنسانية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠. وفي النصف الثاني من العقد، بلغ مجموع المساعدة التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى بلدان غرب البلقان - ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكروانيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كوسوفو، والجبل الأسود وصربيا) - ما مجموعه ٩,٢ بلايين يورو.

٨٢ - وفي التسعينيات، ركزت علاقات الاتحاد الأوروبي السياسية والتجارية والمالية مع منطقة غرب البلقان على إدارة الأزمات والتعمير، تلبيةً للاحتياجات الطارئة للبلدان في تلك الفترة. وفي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بلغ مجموع المساعدة التي قدمها الاتحاد إلى المنطقة دون الإقليمية ٤,١ بلايين يورو، بما فيها المساعدة المقدمة إلى ألبانيا (٥٤٩ مليون يورو)، والبوسنة والهرسك (١,٦٧ بليون يورو)، وكرواتيا (١٦١ مليون يورو)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٣١٤ مليون يورو)، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (٥١٩ مليون يورو) وكوسوفو (٧٨٣ مليون يورو). وشكل برنامجا المساعدة التي تقدمهما الجماعة الأوروبية - برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد، وبرنامج إعادة تأهيل وإعادة بناء يوغوسلافيا السابقة - الموردين الماليين الرئيسيين لطائفة من أنشطة التعمير والتنمية المعدة للتصدي للمشاكل الخاصة بالبلدان المتضررة في منطقة البلقان في مجالات التحول الاقتصادي، والنقل، وتحديد الهياكل الأساسية، وتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار. وفي عام ٢٠٠٠، أتيح لمنطقة غرب البلقان وحدها أكثر من ٥٢٠ مليون يورو في إطار برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد، وبرنامج إعادة تأهيل وإعادة بناء يوغوسلافيا السابقة.

مليون يورو إضافي للاجئين والمشردين والمقيمين في البلد من الفئات الضعيفة.

٨٥ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور بارز في تعمير كوسوفو، إذ أنه يرصد ٣٦٢,٥ مليون يورو للتعمير والمساعدة الإنسانية ومساعدة الاقتصاد الكلي بالنسبة لعام ٢٠٠١. وقد أصبحت الوكالة الأوروبية للتعمير ابتداء من شباط/فبراير ٢٠٠٠، هي التي تتولى إدارة برامج التعمير والتنمية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، مع التركيز في ذلك على نحو رئيسي على بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية في مجالات كالطاقة والنقل والبيئة والإسكان والزراعة والحكم المحلي والصحة وتطوير المشاريع. ووصلت المبالغ التي قدمت من خلال الوكالة لتمويل مشاريع التعمير إلى ما يقارب ٢٦٠ مليون يورو في عام ٢٠٠٠ و ٢٨٥ مليون يورو في عام ٢٠٠١. وتوسيع ولاية الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ لتشمل صربيا والجبل الأسود، أصبحت تراقب الآن مجموعة من المشاريع قيمتها نحو ١,١ بليون يورو، تتوزع على مراكز عملياتها الثلاثة في برستينا وبلغراد وبوكغورتشا.

٨٦ - ويتلقى البلدان الآخرون من منطقة البلقان، بلغاريا ورومانيا، المرشحين الآن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، قرابة ٩٠٠ مليون يورو في السنة كمساعدة تمهد لانضمامهما إلى الاتحاد وسيصل مجموع ما سيقدم منها للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ إلى ٦,٢ بلايين يورو. وقد ظل الاتحاد حتى الآن أهم شريك تجاري لبلدان المنطقة حيث أن نسبة ٨٠ في المائة من إجمالي صادرات بلدان جنوب شرق أوروبا تورد إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الضرائب. واعتمدت مؤخرا تدابير أخرى لتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية القطاع الخاص وتجديد الهياكل الأساسية في المنطقة. ونظرا لأهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة، سيواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور

الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ لكل من البلدان الخمسة المعنية وللتعاون الإقليمي. وسيركز العنصر المتعلق بالتعاون الإقليمي، البالغ ١٩٧ مليون يورو في المجموع، على إدارة الحدود، وعلى تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرات المؤسسية.

٨٤ - وفي المؤتمر الدولي للمانحين (بروكسل، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١)، أعلنت اللجنة الأوروبية أنها ستتبرع لجمهورية يوغوسلافيا بمبلغ إجماليه ٥٣٠ مليون يورو في إطار برنامج للدعم المالي بالمنح والقروض. ويجمع هذا البرنامج، الذي وضعه كل من البنك الدولي، واللجنة الأوروبية، والسلطات اليوغوسلافية، بين تمويل برنامج لإنعاش الاقتصاد والانتقال به إلى اقتصاد السوق، وتقديم مساعدة مالية للاقتصاد الكلي للبلد. وفي عام ٢٠٠١، سيقدم الاتحاد الأوروبي ٢٣٠ مليون يورو في شكل منح يقدمها على سبيل المعونة لتمويل الاستثمار في المشاريع الإنمائية ومشاريع بناء المؤسسات في صربيا (٢٠٠ مليون يورو) والجبل الأسود (٢٠ مليون يورو) وعلى المستوى الاتحادي (إدارة الجمارك والحدود). وستقدم مساعدة مالية للاقتصاد الكلي للبلد قدرها ٣٠٠ مليون يورو في شكل منح وقروض لدعم ميزان المدفوعات للسنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويقدم هذا التمويل علاوة على المساعدة الطارئة وقدرها ٢٠٠ مليون يورو، التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى صربيا في الشتاء الماضي لتمويل توريد قرابة ٧٠٠٠ شاحنة لنقل وقود التدفئة ولتسديد تكاليف توريد ٧٠ في المائة من الطاقة الكهربائية المستوردة، فضلا عن المواد الغذائية والأدوية، وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ مساعدة إنسانية إلى صربيا (٤٢ مليون يورو) والجبل الأسود (٧,٥ ملايين يورو). ومن المتوقع أن يقدم ١٦

والهرسك (كهرباء، طرق، موانئ وسكك حديدية) وبلغاريا (طرق وسكك حديدية) وكرواتيا (كهرباء) ورومانيا (كهرباء)، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (طرق) وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (طرق وسكك حديد). ويرمي المصرف إلى اجتذاب المستثمرين من القطاع الخاص إلى المنطقة. ولهذا الغرض، يقدم قروضا عالمية للقطاع المصرفي لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد تم بالفعل الاتفاق على قرضين عالميين لكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، سيقدم المصرف الأوروبي للاستثمار ٨,٧ مليون يورو قروضا لاستثمارها في جنوب شرق أوروبا.

٨٩ - ووسَّع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير مؤخرًا دائرة أنشطته في بلدان جنوب شرق أوروبا، ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وكرواتيا، وابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة. وفي إطار حلقة العمل الثانية التي عقدها ميثاق الاستقرار، أوكلت إلى مصرف الإنشاء والتعمير مهمة زيادة وتنسيق مبادرات تشجع على تنمية القطاع الخاص في المنطقة. وفي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، قدم المصرف المذكور تمويلات مباشرة بمبلغ ٥٢٣ مليون يورو لإقامة مشاريع في القطاعين الخاص والعام في المنطقة (مقارنة بتمويلات عام ١٩٩٩ البالغة ٣٣٠ مليون يورو). وإذا أخذنا في الحسبان ما تؤديه المشاركة في التمويل كعنصر للتعبئة، فنجد أن مجموع الالتزامات التي اضطلع البنك الدولي بدور حفاز فيها بلغ ما مقداره ١,٤٥ بليون يورو من الاستثمارات الجديدة. وتشمل هذه الاستثمارات بعض الأمثلة التالية: القيام في إطار برنامج المرفق التجاري للمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية بالتوقيع في نهاية آذار/مارس ٢٠٠١ على التزامات بتوظيف استثمارات بمبلغ ٦٢ مليون يورو. وأنشئ صندوق استثماني

رائد في ميثاق الاستقرار في بلدان جنوب شرق أوروبا الذي يشكل آلية أوسع لدفع الحلول الإقليمية التي تحقق التنمية المستدامة إلى الأمام.

٨٧ - وظل **المصرف الأوروبي للاستثمار** يشترك على نحو نشط في جهود تقديم المساعدة الدولية لتعمير وتنمية جنوب شرق أوروبا. وفي إطار ميثاق الاستقرار، أوكلت إلى هذا المصرف مهمة وضع وتنسيق برامج الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية في المنطقة. وعملاً بنتائج المؤتمر الأول لتمويل جنوب شرق أوروبا (بروكسل، ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠) اضطلع المصرف الأوروبي للاستثمار بدور ريادي في ١١ مشروعاً و ٣ دراسات إقليمية تكلف جميعها معا قرابة ٧٣٠ مليون يورو، أو تمثل ٦٥ في المائة من كامل مجموع برامج الهياكل الأساسية الرئيسية التي أدرجها المؤتمر في قائمة المشاريع التي ينبغي المسارعة بتنفيذها. وهكذا، قدم المصرف حتى الآن ٤٩٤ مليون يورو لتسعة مشاريع، وهو يتوقع أن ينتهي قريباً من المفاوضات بشأن مشروعين آخرين. ومول المصرف أيضاً دراستين إقليميتين عن الهياكل الأساسية للنقل والنقل الجوي، وسيمول دراسة ثالثة عن حفظ البيئة سيشرع في إنجازها قريباً.

٨٨ - وعلى نحو ما أعلن في المؤتمر الثاني لتمويل جنوب شرق أوروبا (بوخارست، ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١) سيكون المصرف الأوروبي للاستثمار المصدر الرئيسي لتمويل مجموعة جديدة من ٢٧ مشروعاً في القطاعات الرئيسية للهياكل الأساسية، والنقل، والنقل الجوي والطاقة والمياه. وتقدر التكلفة الإجمالية بمبلغ قدره ٢,٤ بليون يورو، سيمول المصرف الأوروبي للاستثمار ثلثه. وسيشترك المصرف في ١٥ مشروعاً (بتكلفة إجمالية قدرها ١,٥ بليون يورو) من بينها ٨ مشاريع سيكون هو الوكالة الرائدة فيها وسيكون فيها جهة مشاركة في التمويل، في ألبانيا (كهرباء، طرق، موانئ ومجاري مائية)، والبوسنة

٩١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، كان للمصرف الأوروبي التزامات مباشرة يبلغ مجموع قيمتها ٢,٨ بليون يورو مقسمة على ١٥٧ مشروعاً في جنوب شرق أوروبا، وهو ما يبرز أهمية الدور الذي اضطلع به المصرف بوصفه أكبر مؤسسة مستثمرة في المنطقة. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان للمصرف مجموعة كبيرة من المشاريع الجارية بمجموع قيمتها ٢,٤ بليون يورو، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٢ في المائة عن السنة السابقة. ومن المتوقع أن تتجاوز التزاماته التمويلية المباشرة التقديرية في عام ٢٠٠١ مبلغ ٦٠٠ مليون يورو وتفضي إلى تعبئة ما مجموعه ١,٨ بليون يورو من الاستثمارات.

٩٢ - ما برحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشارك بنشاط في أعمال ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، ولا سيما في تصميم وتنفيذ اتفاق الاستثمار ومبادرة مكافحة الفساد. وفي الوقت ذاته، شرعت المنظمة في مبادرات إضافية قطرية وإقليمية تدعم جهود الإصلاح التي تضطلع بها بلدان المنطقة في مجالات من قبيل التعليم وإدارة شؤون الاقتصاد، والإحصاءات والبيئة.

٩٣ - ويبين اتفاق الإصلاح والاستثمار التزاهة والنمو في جنوب شرق أوروبا (اتفاق الاستثمار) التزامات الشركاء في ميثاق الاستقرار المتصلة بدعم وتعزيز إصلاح السياسات الهيكلية في بلدان المنطقة، ومن ثمة تشجيع تنمية القطاع الخاص وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. ويشمل اتفاق الاستثمار عشرة مجالات متداخلة من مجالات السياسة العامة هي: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهيكل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستراتيجيات تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر؛ والإصلاح المالي والضرائب؛ وقوانين وسياسات المنافسة؛ وإدارة شؤون الشركات؛ وتنمية القطاع المالي؛ ونظم وممارسات المحاسبة؛ والرشوة والفساد؛ والتحويل إلى القطاع الخاص. وأعطيت

مشترك بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والولايات المتحدة برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار لتقديم تمويل للمشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، فضلاً عن المساعدة التقنية. وأسفر ذلك عن إنشاء مصارف جديدة لتمويل المشاريع الصغيرة في ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو، جذبت تمويلات إضافية بمبلغ قدره ٢٢ مليون يورو. ويصل مجموع تمويلات المشاريع الصغيرة بنظام الأسهم ٢٣ مليون يورو منها ٨ ملايين يورو طرحت في كوسوفو (٤ ملايين من حكومة إيطاليا و ٤ ملايين من المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير). وبالإضافة إلى ذلك، مول المصرف ستة مشاريع إقليمية من مشاريع الهياكل الأساسية المدرجة في قائمة المشاريع التي تعين المسارعة بإنجازها، ثلاثة منها مولها وكالة رائدة وثلاثة مولها كجهة مشاركة في التمويل مع البنك الدولي والمصرف الأوروبي للاستثمار.

٩٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كان المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير أول مؤسسة مالية دولية توافق على عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي أصبحت سارية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وأعقبها فتح مكتب للمصرف الأوروبي في بلغراد في نيسان/أبريل ٢٠٠١. ومنذ ذلك التاريخ، وقّع المصرف على مشروعين في يوغوسلافيا: استثمار قيمته ٨ ملايين يورو في مصرف للاتمانات الصغيرة لبدء المشاريع، وقرض قيمته ٦٠ مليون يورو قُدّم إلى بلدية بلغراد. وفي مؤتمر بروكسل للمانحين ليوغوسلافيا، أعلن المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير عن التبرع بمبلغ ٢٤٠ مليون يورو لتمويل مشاريع في عام ٢٠٠١. ويشمل ذلك الاستثمارات المعتمدة في قطاعات الطاقة والسكك الحديدية والبلديات في صربيا، إضافة إلى استثمارات مختارة في مشاريع تجارية ومصارف في كل من صربيا والجبل الأسود.

الحكم العام الرشيد ومحاربة الرشوة والفساد في المعاملات التجارية.

٩٦ - وتستند مبادرة مكافحة الفساد إلى آلية رصد قوية، تتضمن فريقاً توجيهاً مؤلفاً من البلدان المستهدفة والبلدان المانحة والوكالات الرائدة. وعقد الاجتماع الأول للفريق التوجيهي (في ستراسبورغ يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)، وأقر بالجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنفيذ مبادرة مكافحة الفساد باتخاذ مجموعة من سبعة إجراءات فورية هي: تعيين ممثل وطني كبير، وإنشاء فريق وطني لمكافحة الفساد ونشر مبادرة مكافحة الفساد، وتحقيق الشفافية في المشتريات الحكومية، واتخاذ خطوات أولية لمكافحة الفساد في المساعدة الإنمائية، وما إلى ذلك. أما الاجتماع الثاني للفريق التوجيهي (تيرانا، ١٧-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١) فأفضى إلى اعتماد تقرير التقييم العام، الذي أعدته الوكالات الرائدة في المبادرة. ويحلل هذا التقرير، في كل بلد على حدة، مدى امتثال سياسات وتشريعات وممارسات مكافحة الفساد للمعايير والممارسات الدولية، ويحدد أهدافاً للإصلاح بالنسبة لكل جانب من جوانب المبادرة. وستكون هذه التوصيات بمثابة أداة مرجعية لتقييم التقدم في المستقبل، وبمثلة مبادئ توجيهية لمشاريع محددة لتقديم المساعدة التقنية.

٩٧ - وركزت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشاط عملياتها الميدانية في منطقة البلقان على الإنذار المبكر واثقاء نشوب الصراعات وإدارة الأزمات والإنعاش بعد انتهاء الصراع، سعياً إلى تحقيق الاستقرار والأمن المستدامين في جنوب شرق أوروبا. وعن طريق معالجة الجوانب الاقتصادية للأمن، تسعى المنظمة إلى إفادة جنوب شرق أوروبا، وكذلك أنحاء أخرى متأثرة بالصراع داخل المنطقة. وفي البيئة السياسية المشهية التي تسود البلقان، تسهم المنظمة في تدعيم القدرات المؤسسية وتعزيز المجتمع المدني وتعبئة الدعم

دفعاً للتقدم في إصلاح السياسات في كل واحد من هذه المجالات عن طريق صُحف الوقائع القطرية والمبادرات النموذجية الإقليمية وأدوات الرصد التي وضعتها بلدان المنطقة بالتعاون مع المنظمة.

٩٤ - ويجري الاضطلاع بعدة أنشطة في إطار المبادرات النموذجية الإقليمية. ففي فيينا نُظِم، في ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ مؤتمر رفيع المستوى بشأن "الاستثمار الأجنبي المباشر: تنفيذ سياسة أفضل الممارسات"، وافق على خطة عمل لتشجيع الاستثمار. وفي اجتماع عقد في فارنا ببلغاريا، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، استُهلّت مبادرة اجتماعات المائدة المستديرة الإقليمية بشأن تشجيع الاستثمار، كمنتدى لمناقشة المسائل ذات الصلة ووسيلة للعمل في المستقبل؛ وقد عقد اجتماعها الثاني في اسطنبول بتركيا في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي مجال السياسات الضريبية، عقدت أربعة اجتماعات حول التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية، كان أولها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وآخرها في آذار/مارس ٢٠٠١. وفيما يتعلق بالمعاهدات الاستثمارية الثنائية، عُقد "اجتماع مائدة مستديرة معني بحماية ومعالجة وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر"، وذلك في دوبروفنيتش، كرواتيا في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١.

٩٥ - أما مبادرة مكافحة الفساد، المنبثقة عن ميثاق الاستقرار، فننص على عدد من التدابير ذات الأولوية من أجل محاربة الفساد؛ منها اتخاذ تدابير فعلية استناداً إلى الصكوك الدولية القائمة؛ وتعزيز الحكم الرشيد والإدارات العامة الموثوقة؛ وتدعيم التشريعات وتحقيق سيادة القانون؛ وتعزيز الشفافية والتمهيد في العمليات التجارية؛ وتهيئة مجتمع مدني نشط. وتشارك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في القيام بأعمال الأمانة للمبادرة، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ الجانبان الأساسيان منها وهما: تعزيز

٩٩ - والعدد المحدود من الردود التي تلقاها الأمين العام من الدول المتضررة والبلدان المانحة، على السواء، لا يتيح مادة كافية لإجراء تقييم حاسم. بيد أن التحليلات التي أجرتها مؤخرا الهيئات الدولية الموجودة في المنطقة تشير إلى أن البلدان المتضررة في جنوب شرق أوروبا لا تزال تواجه مجموعة متنوعة من الصعوبات الاقتصادية ومشاكل التكيف نتيجة لعدد من العوامل الداخلية والخارجية، منها النتائج الطويلة الأجل للتطورات في البلقان خلال العقد الماضي. واستنادا إلى التقدم المحرز في تحسين الوضع العام في المنطقة، فإن الجهود الجارية للتعمير وتحقيق الاستقرار من المنتظر أن تعالج بفعالية جميع الشواغل الاقتصادية الخاصة للبلدان المتضررة. وقد تحققت نتائج إيجابية بفضل تعزيز التعاون، مع التركيز على تطوير الهياكل الأساسية وتنمية القطاع الخاص، وتحرير التجارة، وتشجيع الاستثمار، وبناء القدرات المؤسسية، ومن المنتظر أن يعود ذلك التعاون بمزيد من الفوائد على جميع بلدان المنطقة.

١٠٠ - وظلت هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، تنفذ، كل في إطار ولايتها ومواردها المتاحة، برامج هامة لتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان المتضررة. وفي ضوء الأولويات الوطنية والإقليمية الناشئة، تم تعزيز هذه البرامج، حسب الاقتضاء، لتأخذ في الاعتبار، قدر الإمكان، الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان المتضررة، بغية دعم جهودها من أجل الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية. وباستثناء الحالة الآخذة في التطور في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأثرها على البلدان المجاورة، انخفضت تدريجيا الاحتياجات من التمويل القصير الأجل لتقديم الإغاثة الطارئة والمساعدة الإنسانية للسكان المتضررين في المنطقة. وبشكل عام، تحول التركيز فانصب على معالجة مجموعة متنوعة من الشواغل الاقتصادية والاجتماعية الأطول أجلا للبلدان

السياسي لمعالجة القضايا الاقتصادية والبيئية التي من المحتمل أن تنطوي على آثار أمنية وطنية وإقليمية. وكثير من بلدان المنطقة تتفاوت من حيث المرحلة الإنمائية التي وصلت إليها، ولكنها تواجه مشاكل مشتركة، منها ارتفاع معدلات البطالة، وضعف المؤسسات، وانخفاض الدخل الفردي، وتدهور الأوضاع البيئية، ونقص الطاقة، والفساد، وهجرة الأدمغة. ولمعالجة هذه القضايا، تعتمزم المنظمة تيسير الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي والمساعدة في تعبئة الموارد الدولية لإعانة البلدان المتضررة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، ومن ثمة تعزيز الاستقرار. ولا تزال المنظمة، بوصفها ميسرا في المجال السياسي، تتيح الإطار الذي يمكن مشاريع التنمية الاقتصادية التي تنفذها المنظمات الشريكة من تعزيز تأثيرها في دول أوروبا الشرقية المتضررة من جراء التطورات في البلقان.

### ثالثا - الاستنتاجات

٩٨ - خلال الفترة المستعرضة، ظلت عملية التعمير والانتعاش في جنوب شرق أوروبا تتقدم بالرغم من جميع التعقيدات والمعوقات الناجمة عن تطور الحالة في المنطقة. وبفضل دعم دولي عريض القاعدة، شرعت بلدان البلقان في مهمة صعبة هي تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والانتعاش والتنمية. والتغييرات الديمقراطية الحاصلة مؤخرا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زادت من احتمالات استئناف وتعزيز التعاون الإقليمي، ولا سيما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية التقليدية في جميع أنحاء منطقة البلقان وباقي أوروبا. بيد أن كفاءة الاستقرار الدائم والتنمية المستدامة في جنوب شرق أوروبا عملية صعبة وطويلة الأجل، تتطلب جهودا متواصلة ومتضافرة من جانب بلدان المنطقة والعناصر الفاعلة الدولية المعنية بالتنمية.

بما أن مقاطعة كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية موضوع سلطة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة المنشأة، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن أنشطة المساعدة المضطلع بها هناك ترد في فقرات على حدة ضمن التقرير.

(٣) المتضررة في المنطقة، وذلك أساساً لدعم جهودها من أجل إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

١٠١ - وميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، وبخاصة التنفيذ الفعلي لأنشطته في مجال إعادة بناء الاقتصاد والتعاون والتنمية، يتيح آلية دولية لتعزيز الإصلاحات الهيكلية والتنمية المستدامة في المنطقة. وعملية تحقيق الاستقرار والانتساب التي استهلها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لدول غرب منطقة البلقان تتيح لهذه الدول توجيهها دقيقاً من أجل الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتفتح الطريق أمام اندماجها في المسار الأوروبي العام. وفي إطار الاستراتيجية الإقليمية للتعمير والتنمية، أنيطت بالشركاء الإنمائيين العالميين والإقليميين أدوار ريادية في القطاعات الرئيسية، مثل تطوير الهياكل الأساسية (المصرف الأوروبي للاستثمار)، وتشجيع القطاع الخاص (المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير) واتفاق الاستثمار ومبادرة مكافحة الفساد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والإطار الاقتصادي العام والتنسيق بين المانحين (الجماعة الأوروبية/البنك الدولي). وفي ضوء الأولويات الإقليمية الناشئة، يكتسي استمرار الدعم المقدم من المانحين، ومشاركة المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص أهمية حاسمة بالنسبة للتعمير وتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة البلقان، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من أوروبا.

#### الحواشي

(١) إلى جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اعتُبرت ست دول هي ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وكرواتيا من أكثر البلدان تضرراً في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، في عدة مناسبات، أبلغت أيضاً بلدان كثيرة أخرى من شرق أوروبا مشاطفة للدانوب هي أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وسلوفاكيا وهنغاريا، عما تواجهه من مشاكل اقتصادية ناجمة عن التطورات في منطقة البلقان.

(٢) صدر التقرير السابق للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر A/55/620 و Corr.1).